

Distr.: General  
19 December 2008  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

الدوحة، قطر

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨



البند ٨ (أ) من جدول الأعمال  
مناقشة عامة بشأن تمويل التنمية: تبادل  
عام للآراء بشأن استعراض تنفيذ توافق  
آراء مونتيري، بما في ذلك التحديات  
الجديدة والقضايا الناشئة

### موجز الجلسات العامة

١ - عقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وترأس المؤتمر أمير قطر وتضمن سبع جلسات عامة. وألقى أربعون رئيس دولة أو حكومة، و ٩ نواب رئيس دولة أو حكومة، و ٥٠ وزيرا و ١٧ نائب وزير للشؤون الخارجية، والمالية، والتعاون الإنمائي، والتجارة، ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى من ١٣٣ حكومة بيانات في الجلسات العامة. وأدى رئيس الجمعية العامة، والأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيانات عند افتتاح المؤتمر. كما أدى بيانات نائب رئيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك رؤساء مؤسسات أخرى ذات مصلحة. وأدى بيان أيضا المتحدثون باسم المنتدى العالمي للمجتمع المدني، والمنتدى الدولي للأعمال التجارية، وجلسة الاستماع البرلمانية، التي سبقت انعقاد المؤتمر.

٢ - وقيمت الدول الأعضاء، في بياناتها، ما أحرز من تقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري، وحددت العراقيل والعوائق المصادفة، وطرحت أفكارا ومقترحات للتغلب على هذه الصعوبات. وركز العديد من البيانات على عواقب الأزمة المالية العالمية على التنمية والحاجة إلى اتخاذ تدابير حريئة وعاجلة لمعالجتها، بوسائل منها تعزيز الرقابة المالية والأطر التنظيمية العالمية وإقامة نظام مالي موثوق به. وانصب الاهتمام كثيرا أيضا على أزمة الغذاء وأزمة



الطاقة وعلى الإمكانات غير المستغلة التي تتيحها مصادر تمويل ابتكارية. ومن التحديات الجديدة والقضايا الناشئة الأخرى التي تصدرت جدول الأعمال الآثار المالية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته والحاجة إلى تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية.

٣ - وأكد العديد من المتكلمين أن مؤتمر الدوحة يعقد في لحظة حاسمة. وتعد جميع جوانب التنمية المستدامة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أساسية لكفالة رفاه جميع الناس وصحة كل المجتمعات. فعدم تحقيق التنمية يفضي إلى انعدام الأمن الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي. ولئن كان كل مجتمع مسؤولاً عن نميته، فإن توحيد جهود جميع أعضاء المجتمع الدولي أمر ضروري لضمان النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية المستدامة. وهذه الجهود، التي تعد تجسيدا رئيسيا للتضامن العالمي، هامة لأن التنمية مظلة للسلام. وذكر أيضا أن التنمية تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد والمجتمعات والأوطان في جميع الميادين - الفكرية والاقتصادية والاجتماعية - وتحقيق حكم القانون الديمقراطي العادل وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. وهكذا، فبصرف النظر عن جعل الأرباح قوة دافعة للنشاط الاقتصادي، ينبغي تعزيز دور الدولة إذ تشير الظروف الراهنة إلى عدم إمكانية الاستغناء عن وجود دولة نشطة في المجالات الرئيسية.

٤ - وحتى الآونة الأخيرة، كان النمو الاقتصادي العالمي قويا نسبيا بيد أن الأزمة المالية الراهنة، التي يوجد مركزها في العالم المتقدم النمو، عكست هذا الاتجاه. كما أدت الأزمة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، واستمرار الفقر المدقع والأخطار التي يشكلها تغير المناخ. وعلى المدى الطويل، يمثل تغير المناخ أعظم تحد يواجه البشرية. فمدة الانتكاس تعد بشهور أما قرارات السياسات المتعلقة بتغير المناخ فسوف تحدد شكل العالم لعقود من الزمن. ولمواجهة هذه التحديات، رئي أن الركائز الثلاث التالية ضرورية: (أ) تعزيز التعاون الدولي، و (ب) الاستدامة، و (ج) الحكم الشامل. ومن الضروري تعزيز التعاون لأن استدامة الإنجازات الاجتماعية - الاقتصادية تقوم على تقاسم المسؤولية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ونظرا لوجوب اشتراك جميع البلدان في البحث عن الحلول العالمية وتنفيذها، فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور هام في مواجهة هذه الأزمات والتهديدات. وما لم تعالج معالجة سليمة، ستؤدي الأزمات الاقتصادية المتعددة إلى أزمة بشرية. ومن الأساسي بناء جسر بين المجتمع الدولي برمته، ممثلا في الأمم المتحدة، والمنظمات الأصغر حجما، مثل مجموعة الـ ٢٠. ومن هنا، كان توافق آراء مونيتري منارة.

٥ - وكشف عدة متكلمين أن المضاربة المالية جعلت العالم على شفا كارثة. والأزمة المالية تقوض الاقتصاد الحقيقي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز تنسيق سياسات

الاقتصاد الكلي، وزيادة تبادل المعلومات المالية، وتوثيق التعاون في مجال الرقابة المالية للحد من اتساع نطاق الأزمة المالية. وينبغي أن تكون التدابير جريئة وعاجلة ويكتسي الاستثمار العام أهمية حاسمة. وتعكس الأزمة هشاشة الأجهزة التنظيمية الضعيفة والحاجة إلى إقامة نظام مالي موثوق به. وبالفعل، ينبغي عدم تفويت الفرصة المتولدة عن الأزمة التي تتيح أفقا سياسيا للتغيير. فإصلاح النظام المالي العالمي والمؤسسات المالية العالمية سيعزز القدرات الرقابية. وعلاوة على ذلك، فالتمويل غير المسايير للدورة الاقتصادية ضروري للتخفيف من أثر الأزمة ويفضي إلى الانتعاش. أما السياسات الحمائية فلن تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم المشكلة. وبات الوفاء بتعهدات مونتريري أكثر إلحاحا بسبب الأزمة. والحلول المتعددة الأطراف ضرورية لمعالجة المشكلة الاقتصادية العالمية التي يطرحها تراجع النشاط الاقتصادي. ويجب أن تشارك منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز مشاركة كاملة وتسهم في حل الأزمة المالية العالمية؛ وينبغي، بوجه خاص، أن تقود الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى التخفيف من عواقب الأزمة الحالية. ويرحب بإصلاح النظام المالي العالمي، المعلن عنه في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته مجموعة الـ ٢٠ في واشنطن العاصمة. ومن الهام إنشاء آلية للرصد يمكنها أن تبلغ المجتمع الدولي وتنبهه إلى الأحداث الحاسمة التي تجري، وبخاصة إمكانية حدوث أزمات.

٦ - وأشار إلى أن ردود الفعل المتعددة الأطراف ضرورية لمواجهة المشكلات الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل على السواء. وما لم تؤخذ آراء البلدان النامية في الاعتبار لن تكلل جهود البلدان المتقدمة النمو بالنجاح. ويتبين بوضوح من ردود الفعل للأزمة حتى الآن أن البلدان النامية مجموعة مهمشة تحتل مكانة دنيا في صنع القرارات. وما زال بعض البلدان يرغب في الاحتفاظ بالنظر في المسائل التنظيمية خارج الأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب إحداث تغييرات عميقة في إدارة النظام الاقتصادي والمالي العالمي وفي القيم التي يقوم عليها. ومن الواضح أن الهيكل بات قديما وليس مناسبا للتصدي للأزمة. ولا يمكن حل الأزمة العالمية الحالية دون إشراك بلدان كالبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند. كما تكتسي زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أهمية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية المستدامة، كما دعا إلى ذلك توافق آراء مونتريري. وسوف يظل تمويل التنمية وهما إذا لم تبد البلدان المتقدمة النمو إرادة سياسية للوفاء بالتزاماتها.

٧ - وذكر أن الأزمة بينت أن الهيكل المالي العالمي يحتاج إلى إصلاح عاجل. ويجب أن يكون الهيكل المالي الدولي الجديد شفافا وشاملا للجميع. وينبغي إجراء إصلاح عميق لمؤسسات بريتون وودز. ومن الأساسي تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في البنك

الدولي. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في عقد مؤتمر دولي رئيسي للأمم المتحدة لاستعراض الهيكل المالي الدولي وهاكل الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٨ - وأشار إلى أن مفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار جولة الدوحة قد تعثرت. ومن الأساسي الإسراع بإنهاء هذه المفاوضات لصيانة توافق آراء مونتيري وتدعيمه. ويمكن أن تكون التجارة محركاً للتنمية. ويجب استئناف المفاوضات بشأن برنامج الدوحة الإنمائي بروح من التضامن. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز التزامها بمبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الفقيرة. وهناك حاجة ملحة إلى إنهاء الإعانات المشوهة للتجارة في البلدان الغنية. ويتعين اتخاذ قرارات سياسية في الإعانات الزراعية وإعانات القطن التي تضر بشدة بصغار المزارعين، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وستكون الفوائد التي ستجن من إنهاء الإعانات المشوهة للتجارة وغيرها من الحواجز أكبر بكثير من الفوائد التي تجنى من المساعدة المالية. كما تكتسي المعونة لصالح التجارة أهمية كبيرة. ويعد فتح الأسواق وإنشاء نظام تجاري قائم على القواعد، يستفيد من منظمة التجارة العالمية، حصنين يقيان من سياسات الحماية وإفقار الجار.

٩ - ويقترح أن يقدم اجتماع الدوحة رسالة أمل في هذه الفترة العصيبة بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في إطار تمويل التنمية. فبينما يكتسي ارتفاع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز فعالية المعونة أهمية، فإن قضايا تمويل هذه المساعدة وإنفاذها تتعلق بالشراكة من أجل التنمية. وتعد التنمية الأفريقية أولوية مطلقة. وبالفعل، تعتبر "خطة مارشال" الجديدة لأفريقيا ضرورية. وينبغي أن تحظى أقل البلدان نمواً، باعتبارها أكثر البلدان عرضة للأزمات، بالدعم المالي وأن تتاح لها إمكانية وصول جميع صداراتها معفاة من الرسوم ومن تحديد الحصص إلى الأسواق. وتعد المنح مصدراً هاماً لتمويل التنمية في أفقر البلدان. وينبغي أن يعقب مؤتمر الدوحة تعزيز الدعم للبلدان غير الساحلية النامية، وبخاصة في مجال النقل والمسائل ذات الصلة. وينبغي أن يتمسك في التعاون بين الشمال والجنوب بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة واتفاق أكرا. وينبغي أن تكون المعونة أكثر قابلية للتنبؤ وتساعد البلدان النامية على التحول إلى طريق التنمية القائمة على الاعتماد على الذات. وكثيراً ما تصبح الشروط المفرطة حائلاً يحول دون تحقيق النتائج المرجوة. ولذلك من الهام تبسيط الشروط في برامج المعونة. وكل بلد مسؤول على تصميم سياسة وطنية وينبغي أن تكون المعونة مكملًا للجهود المحلية، وبخاصة لتعبئة الموارد المحلية.

١٠ - ومن الأهمية بمكان عدم خفض تعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية في وقت يحتاج فيه الشركاء إلى الدعم أكثر من أي وقت مضى. وينبغي أن تسعى البلدان المتقدمة النمو إلى

بلوغ الهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ويجب أن تطمأن البلدان النامية بأن تمويل التنمية سيستمر في التدفق وبأن الأزمة الحالية لن تؤدي بالتالي إلى أزمة في المعونة. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في رصد تدفقات المعونة، بالتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهناك حاجة إلى تمويل طارئ إضافي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن مصادر أخرى. وبصدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تدرج ضمن الاستجابة زيادة المنح والإقراض الطويل الأجل. وتمثل الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي ٦٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في العالم أجمع. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة استناداً إلى الهدف الجماعي المحدد في ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ و ٠,٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وفي حين ينبغي ألا تصبح الحوالات بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية، من الهام استكشاف سبل استغلال الحوالات لأغراض التنمية. ومن الهام أيضاً خفض الإنفاق العسكري وتحويل جزء من هذه الموارد لتحقيق زيادة ملموسة في الإنفاق على التنمية.

١١ - ومن الضروري أيضاً إيجاد مصادر جديدة وإضافية لتمويل التنمية، وخاصة في وقت يصعب فيه الحصول على الأموال من الميزانية. ولذلك، من الأهمية بمكان تعزيز المبادرات بين بلدان الشمال والجنوب من قبيل المرفق الدولي لشراء الأدوية ومبادرة العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر. وقد تعهد الفريق الرائد المعني برسوم التكافل لتمويل التنمية بتحديد مصادر مبتكرة جديدة للتمويل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. وفي حين زادت الأموال العالمية لتمويل التنمية، فإن المبالغ التي أتاحت غير كافية. ولهذا، من الهام البحث عن أدوات وآليات جديدة لزيادة التمويل الابتكاري، وكذا تعزيز الجهود المحلية.

١٢ - وكان هناك رأي عام مفاده أن تنمية القطاع الخاص أمر هام لكفالة حيوية الاقتصاد واستمرار النمو. وفي الوقت ذاته، فإن جعل المسؤولية الاجتماعية إجبارية بالنسبة للأعمال التجارية أمر أساسي لتحسين مساهمة القطاع الخاص في التنمية. ويشكل تهئية بيئة مواتية عنصراً حاسماً لتعزيز تنمية القطاع الخاص المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي على السواء. ومن التحديات الكبرى التي تواجه أفريقيا اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي خارج نطاق القطاعين الاستخراجي والنفطي. ومن شأن تدفقات الاستثمار الخاص أن تزيد بكثير موارد التنمية. ولذلك، يمكن أن يكون الاستثمار المباشر الأجنبي أداة أساسية لتحقيق النمو والتنمية.

١٣ - وأشير إلى أن الأزمة الراهنة فرصة لجعل الاقتصاد على الأرض مواتيا للبيئة. وينبغي دمج الجهود في مجال البيئة بالجهود في مجال التنمية. ويجب أن يكون التصدي لتغير المناخ جزءا من الحل الذي سيتم إيجاد لمشكلة تراجع النشاط الاقتصادي الحالي. وسيدر الاستثمار في التكنولوجيات المواتية للبيئة فوائد على الأمد الطويل، مما يفضي إلى نمو أكثر استدامة. وأقر بأن الموارد المالية اللازمة للتصدي لتغير المناخ يمكن أن تتأتى من سوق الكربون. ومن الهام أيضا تعزيز الآليات المالية للتصدي لتغير المناخ. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية يشكل تغير المناخ مشكلة أمنية تحدى بها. ولذلك ينبغي أن يعالج مؤتمر الدوحة على وجه السرعة احتياجات هذه البلدان من التمويل. وطرح مقترحات وأفكار جديدة بشأن مصادر ابتكارية لتمويل التنمية، في مجالات منها مجال تغير المناخ والأمن الغذائي، وينبغي زيادة البحث فيها.

١٤ - وأفاد عدة متكلمين أن الموارد المتاحة حتى الآن من خلال التخفيف من عبء الدين لم تكف لتمكين البلدان النامية المنهكة بالديون من بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة إلى آليات دولية عادلة وفعالة للتخفيف من عبء الدين والتغلب على مشكلة الديون غير المشروعة أو الجائرة، التي فرضت مطالبات غير عادلة على موارد البلدان الفقيرة. ولذلك يجب زيادة برامج التخفيف من عبء الدين حتى يتسنى لعدد أكبر من البلدان الفقيرة أن تستفيد. فجهود التخفيف من عبء الدين ينبغي أن تفيد جميع البلدان النامية المنهكة بالديون. ومن الهام تطبيق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على مجموعة أوسع من البلدان. كما يظل ضروريا زيادة دعم بناء القدرات في مجال إدارة الدين، وبخاصة في البلدان النامية المثقلة بالديون. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان، بالنسبة للبلدان النامية عموما، النظر في آليات تحكيم مستقلة في مجال الدين وفي اتفاقية دولية بشأن طوارئ الدين.

١٥ - وأكد عدة مشاركين أن من الأساسي الاستثمار في رأس المال البشري، مع التشديد بوجه خاص على التعليم، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي الكافية. وتعد تنمية الهياكل الأساسية والتكنولوجية عاملا أساسيا للتحويل الاقتصادي وتنويع الاقتصاد. ويشكل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمرين أساسيين لتحقيق النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، واستدامة البيئة، وفعالية التنمية. ومن الهام تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ السياسات الإنمائية، بما في ذلك سياسات تمويل التنمية.

١٦ - ولوحظ أن البلدان النامية تأثرت تأثرا شديدا بالآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة على اقتصاداتها. وأثر التهرب من دفع الضرائب، وغسل وتحويل الأصول التي

تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة تأثيرا سلبيا في آفاق التنمية. ويتعين أن يكون التصدي للتهرب من دفع الضرائب ولتحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة أولوية في مجال التعاون الإنمائي. وينبغي أن يضطلع المجتمع الدولي بما يلزم من التدابير لاستعادة الأصول المسروقة أو المكتسبة عن طريق الغش والتدليس إلى أصحابها الحقيقيين. كما ينبغي رفع مستوى لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمعنونة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية تعززا لأثرها وفعاليتها.

١٧ - ويتفق المشاركون عموما على أن توافق آراء مونتيري يشكل وثيقة طموحة وضعت مبادئ وسياسات وحددت إجراءات في المجالات المحلية والدولية الرئيسية لتعزيز التنمية في العالم أجمع. ومن الضروري أن تكون هناك متابعة فعالة لنتائج مونتيري والدوحة. وينبغي أن تعتمد الأمم المتحدة آلية حكومية دولية أنجع تضمن عملية استعراض أهم مع الحفاظ على نهجها الذي يتسم بشموله وبتعدد أصحاب المصلحة.